بلاغ صحفي

تقديم النسخة الثامنة عشر من التقرير السنوي حول الإشراف البنكي برسم سنة 2021

الدار البيضاء، 25 يوليوز 2022

يستعرض بنك المغرب، في النسخة الثامنة عشر من تقريره السنوي حول الإشراف البنكي برسم سنة 2021، حصيلة أنشطته في هذا الميدان. خلال السنة الثانية من الجائحة، ساهم التقدم المحرز في التلقيح والإبقاء على التحفيزات المالية والنقدية التي تم وضعها منذ بداية الأزمة الصحية، إلى جانب النتائج الجيدة للموسم الفلاحي، في انتعاش الاقتصاد المغربي.

وقد أبان القطاع البنكي عن قدرته على الصمود، كما تمكن من ضمان تمويل الفاعلين الاقتصاديين لاسيما بفضل تدابير الدعم العمومي على شكل قروض مضمونة من طرف الدولة. وبلغ نمو الائتمان البنكي للقطاع غير المالي 3%، مدعوما بتمويل حاجيات خزينة المقاولات. وفي متم هذه السنة، تباطأ نمو الديون المتعثرة، وناهز معدل هذه الديون حوالي 8,5%. وبموازاة ذلك، بلغ متوسط نسبة ملاءة البنوك 15,8% مقابل حد أدنى تنظيمي قدره 12% وارتفعت نتيجتها الصافية التراكمية بنسبة 76,4%.

أما البنوك التشاركية ورغم حداثتها، فقد أظهرت هي أيضا قدرتها على الصمود على مستوى نشاطها، ونتائجها وجودة أصولها. ومن المتوقع أن يعرف هذا القطاع دينامية جديدة بفضل إطلاق منتجات التأمين التكافلي.

في هذا السياق، قام بنك المغرب بإنهاء العمل ببعض التدابير الاحترازية المؤقتة التي كان قد قررها عند اندلاع أزمة كوفيد-19. وفيما يخص توزيع الربيحات، فقد طالب البنوك بالتحلي بالحذر وبطلب الموافقة المسبقة لبنك المغرب قبل الإقدام على عمليات التوزيع.

ومن جهة أخرى، ركز بنك المغرب تتبع المخاطر على المواضيع ذات الأولوية في ظل هذه الأزمة مع إيلاء اهتمام خاص بتتبع مآل القروض التي استفادت من تأجيل أجال تسديدها، وتنفيذ برامج القروض المرتبطة بكوفيد-19 والمضمونة من طرف الدولة وكذا تطور الديون المتعثرة وتغطيتها بالمؤونات.

وفيما يخص مجال التقنين، اتخذ بنك المغرب مجموعة من الإصلاحات التي تندرج في إطار مواصلة تنزيل معايير بازل 3. كما عمل على تعزيز الإطار التنظيمي والتشغيلي بهدف الاستجابة لمتطلبات المواضيع التي سلطت عليها أزمة كوفيد-19 الضوء، والمرتبطة على وجه الخصوص بحماية العملاء، والرقمنة وتغير المناخ.

وفي مجال النزاهة المالية، تجند بنك المغرب، في إطار هيئات التنسيق الوطنية، من أجل تسريع تنفيذ خطة العمل الهادفة إلى الامتثال الى كافة متطلبات مجموعة العمل المالي (GAFI).

إضافة إلى ذلك، تم اتخاذ مجموعة من المبادرات بغية تعزيز العلاقة بين البنوك والعملاء وتسهيل الولوج إلى المعلومات المتعلقة بتكلفة الخدمات البنكية. كما كثف بنك المغرب عمليات التوعية الموجهة للعموم، من خلال نشر دلائل وفيديوهات قصيرة تعليمية تتطرق على وجه الخصوص إلى مواضيع الحركية البنكية، ومنح رفع اليد على الضمانات ومعالجة شكايات عملاء مؤسسات الائتمان.